طبق الاصل

مؤيد نعمة

خطوتان الى الامام داخل العراق

بقلم / جيم هوغلاند

تدخل حملتا (بوش) و (كيري) الانتخابيتان اسبوعهما الاخير وهو ما تبقى من سباق دوّخ الرأس ووصل الى طريق مسدود دون ان يطرح على الطاولة خطة ذات مصداقية لما يمكن ان يعنيه نصرٌ انتخابي لأي من المرشحين بالنسبة للعراق ، حيث يقوم المرشحان بإهمال علامتي تغيير تشعّان بوميض متقطع يستدعي رعايته بدل القفز عليه او دوسه بالاقدام.

العلامة الاولى تتمثل في قبول عملية سياسية عراقية بمقدورها ان تفوق في ديمومتها الهجمات الارهابية والاعمال البيروقراطية غير المتقنة في الماضي والحاضر لإدارة (بوش) وهو ما هيمن على عناوين الصحافة اليومية.

اما العلامة الثانية المشجعة فيأتي بريقها من الامم المتحدة: ففي أعقاب تردد كبير وجدل داخلي تتخذ المنظمة الدولية خطوة جدية وان كانت بسيطة هي عبارة عن مجهود لمساعدة العراقيين على تنظيم انتخابات تتمتع بمصداقية في كانون الثاني.ان هذه التطورات لا تعني ان العراق اصبح يقترب من الوقوف على قدميه وهو معافى، غير انها يمكن ان تمثل ذلك النوع من الاتجاهات المنبثقة التي يمكن استثمارها وجعلها جزءاً من سياسة امريكية خارجية متينة لموازنة المكاسب مع الاهداف وتصنيف الاصدقاء مقابل الاعداء.

لقد كانت سياسة الاحتواء إطاراً للحرب الباردة. اي انه يجب ان تقدم الانتخابات العراقية فرصة ذهبية سواء لـ (بوش) ام (كيري) لتشكيل استراتيجية اقليمية تحمي من ناحية الاختيار الحر للعراقيين عبر صناديق الاقتراع ومن ناحية اخرى تسمح ببداية تخفيض للوجود العسكري الامريكي في الخليج.

ان مفتاح تحقيق هذه النتيجة هو عبارة عن رغبة امريكية للعمل مع الغالبية الشيعية التي يحتمل ان تبرز بوصفها قوة سياسية مهيمنة في اعقاب انتخابات حرة ونزيهة. ومفتاح هذا المفتاح ثانية - كما كتبت مراراً وتكرارا وكم ذهب ذلك سدى - هو ان تثق واشنطن بالعراقيين لإدارة شؤونهم الخاصة بهم.

ان الاخفاق في فعل ذلك كان وما يزال مساراً خاطئاً ومستديماً في سياسة (بوش) ابتداءً بالطرد القاسي لـ (جي غاردنر) وحكومته المؤقتة المؤلفة من سبعة اعضاء التي كان يعد العدة لتسميتها في آيار ٢٠٠٣, ان فقدان الثقة كان طاغياً في تشكيل صورة قوة احتلال تحت قيادة (بول بريمر)وهو ما لم يرتفع الى مستوى المهام الجسام المطلوبة التحقيق.

وفي الوقت الذي يستحوذ فيه قطع الرؤوس المفزع وانفجارات القنابل التي تنفذها شبكات الارهابيين على اهتمام العالم، فإن هناك عملية سياسية متقنة تتشكل باتجاه نظام تمثيل تناسبي تختاره الامم المتحدة لانتخاب جمعية وطنية في كانون الثاني تسند اليها مهمة صياغة الدستور.

ويحاول (علاوي) ان يطرح حكومة تحالف في قائمة تقدم الوعود ذاتها.

اما احمد الجلبي الذي برئ الآن، مما طبل له من تهم تزوير كان صناع القرار الامريكيون يهدفون من ورائها الى منعه من منافسة علاوي فإنه (اي الجلبي) يتفاوض بشأن قائمة تنافسية تهدف الى جذب دعم آية الله العظمى السيد علي السيستاني والاقلية الكردية العراقية، ومفهوم ان الاكراد سيلتحقون بالقائمة التي تضمن لهم استقلالاً اقليمياً ذاتياً اكثر عن بغداد.فهل يسمح (علاوي) بالانتخابات؟ وهل تتخلى الولايات المتحدة عن سياساتها البيروقراطية عبر رئيسها القادم اذا ما فازت قائمة يرضى عنها السيستاني؟

ان اهم بيانات يصدرها (بوش) و (كيري) في آخر اسبوع من هذا الحشو الكلامي يجب ان تصفي هذه التساؤلات وهو تقديم التزام صلب بعقد انتخابات مشرفة في العراق في كانون الثاني. وهذا يمكن ان يؤدي بدوره الى بداية جديدة مع الامم المتحدة كجزء من استراتيجية اوسع ومعادة صياغتها في منطقة الخليج.

ان الخبر الكبير الذي اغفلت التقارير ذكره من جبهة الامم المتحدة يتعلق برفض (كوفي انان) امينها العام والسيدة (كارينا بيريلي) صاحبة الرؤية الشديدة التي عينها مديرة للانتخابات لما اقترحه مسؤولون كبار في المنظمة الدولية للانسحاب او تأجيل انتخابات كانون الثاني. وقد أبلغتني (بيريلي) الاسبوع الماضي انها لا ترى سبباً فنياً يستدعي تأجيل انتخابات ذلك التاريخ. ويتوقع افتتاح ٦٠٠ مركز تسجيل هذا الاسبوع ومن ضمنها واحد في الفلوجة.ان اقطاب الحرب الباردة من امثال (جورج كينان) و (بول نيتزا) الذي توفى الاسبوع الماضي عن عمر ناهز الـ ٩٧ عاماً يعرفون كيفية تحويل هذه الاحداث الصغيرة الى مادة خام تدخل في صناعة الاستراتيجية. غير ان نفاد الصبر الاستراتيجي الحالي للامة يجعل من هذا المنهج صعب المنال.

وبحسب معتقدات الاغريق القدماء فإن توقيت موت نيتزا يمثل رسالة من (اولمبوس). فإن سمحت امة للعجالة والسطحية وطلب الحداثة بالهيمنة على حساب التفكير السليم لحل المشاكل الخطيرة مثل العراق والارهاب فإن الآلهة ستحكم على تلك الامة بعدم حاجتها لمفكرين امثال (نيتزا)

ترجمة / كاظم الحلفي
عن الواشنطن بوست

مع اقتراب موعد المحاكمات

القضاة العراقيون بحاجة إلى المساعدة

بقلم :ماريليس سيمون

لندن: انتهت الدورة التدريبية للقضاة والمدعين العامين العراقيين الذين تم اختيارهم لمحاكمة صدام وكبار قادة نظام حكمه، انتهت هذا الأسبوع في لندن مع الاتفاق بين العراقيين ومستشاريهم الغربيين على شيء واحد مفاده: ان العراقيين غير مهيئين لقيادة محاكم فتية في الوقت القريب.

وكان القلق يساور العديد من المشاركين في هذه الدورة، وعلى الرغم من الدعوات للعديد من كبار المحامين والقضاة التابعين لمحاكم جرائم الحرب في (لاهاي) ومن الأمم المتحدة لحضور تلك الدورات إلا ان الأمين العام كوفي عنان كان قد منع مشاركة هؤلاء مثيراً القلق حول المحاكمة بصورة عامة. وفي رسالة جاءت من مكتب السيد عنان تعبر عن (شكوك خطيرة) بان (المحكمة الخاصة العراقية يمكنها التعبير عن المفاهيم الدولية المناسبة). وأعاد إلى الأذهان وجهة نظره القائلة بأن الأمم المتحدة لن تدعم المحاكم الوطنية التي تأمر بقرار الإعدام وقال بأن المنظمة ليس لديها تفويض شرعي لمساعدة هذه المحاكمة وان هذين التطورين يقترحان انه وعلى الرغم من تأكيدات رئيس الوزراء العراقي الدكتور أياد علاوي بدء المحاكمة في بداية شهر تشرين الثاني إلا ان احتمال القيام بها يبدو بعيداً عن هذا التاريخ. وقد ذكر بعض مسؤولي الولايات المتحدة في لندن أن تحقيقات أولية قد تجرى في كانون الأول المقبل.

لقد تم تنظيم دورة لندن ذات السبعة أيام من قبل محامين امريكان كانوا قد اشتغلوا مع محققين وقضاة عراقيين في بغداد لمساعدتهم في تهيئة هذه المحاكمات. بريطانيا من جهتها قدمت مساعدتها أيضاً عن طريق كبير قضاة بريطانيا (لورد وولف) ورئيس محامي حقوق الإنسان (جيفري روبرتسون) ضمن أولئك الذين حاضروا في هذه المجموعة.لم يعلن هذا الخبر وذلك لاعتبارات أمنية تخص الـ(٤٢ عراقياً) الذين يشكلون المحكمة العراقية الخاصة والذين عادوا إلى الوطن يوم الاثنين الماضي.

(كابريل كيرك مكدونالد) أمريكية خدمت قاضية ورئيسة لمحكمة (لاهاي) الدولية حتى عام ١٩٩٩ قالت انها حضرت إلى هذه الدورة لانها تشعر بمسؤولية المساعدة ووصفت امر عدم التدخل الصادر عن الأمم المتحدة بأنه (صورة زائفة عن العدالة والديمقراطية) وأضافت قائلة: "ان هذا الموضوع يهم قضاة يساعدون قضاة آخرين وليست لهم علاقة بالسياسة".ولكن بعض محامي حقوق الإنسان يتفقون مع كوفي عنان في موقفه (ريتشارد ديكر) مدير (هيومان رايتس ووتش) قال هاتفياً: "لا تزال هناك نواقص في حقوق الإنسان".داخل نظام المحكمة العراقية. فالاعتراف مثلاً يتم من خلال الاكراه ويكون مقبولاً بوصفه دليل اثبات وبهذا يقول ديكر: "ففي المحاكم العادلة تكون حقوق المتهم محترمة جداً، وان أول مجموعة من المتهمين بضمنهم صدام حسين ليست لديهم حرية الاتصال بمحامي الدفاع حين تم استجوابهم، ولا ساعة جلبهم إلى المحاكمة في الأول من تموز الماضي".ففي لقاءات لندن قال العديد من الخبراء الغربيين: يبدو ان العراقيين قد ادركوا جيداً قوانينهم الوطنية إلا انهم غير مطلعين على تعقيدات القانون الدولي الذي يتعامل مع جرائم القتل والإبادة الجماعية فالقضاة العراقيون انفسهم يشاركون في حوارات كثيرة وذات اتفاق واسع في الرأي. والبعض يقول عنهم بأن لديهم القليل من المعرفة حول: "هذا الهيكل الجديد من القوانين". ومن جهة أخرى يقول القاضي الشاب الذي استدعى (صدام) للمحاكمة في الأول من تموز الماضي: "ان هذه الدورة مفيدة جداً، لأن هذه الجرائم حديثة جداً بالنسبة للقضاة العراقيين. ونحن بحاجة إلى الكثير من الخبراء الدوليين لمساعدتنا، ولكن المواد المطبوعة لدينا محدودة جداً وخاصة باللغة العربية".ويؤكد القضاة والمدعون العامون دائماً انهم بحاجة إلى تدريبات عملية أكثر ويطالبون بمادة إضافية بضمنها نماذج من التحقيقات ومفاتيح المحاكمة من محكمة لاهاي ومترجمة إلى العربية.

وفي أحد الحوارات كان هناك ثلاثة قضاة عملوا طويلاً محامين مدنيين وعسكريين تحدثوا عن الشعور الواقع بين الرأي العام الدولي ورأي العراقيين. فهم يريدون قضاة مدربين من دول أخرى ليجلسوا معهم في هيئة المحكمة ولكنهم يخشون من أن العديد من العراقيين سينظرون إلى هذا الأمر بوصفه نوعاً من الإذلال "وسيقول الناس بأن الغرباء هم الذين يقررون العملية". جاء هذا على لسان احد القضاة.ويقول بعض المشاركين "أن تدخل دول أخرى ويفضل من الأمم المتحدة، سيضفي شرعية أكبر على المحاكمة. ويذكر أحد المدعين العامين قائلاً: "ان هذا الأمر سوف يوقف الانطباع القائل بأن العملية برمتها تدار من قبل الأمريكان". وان النموذج المقنع للمحكمة العراقية في واشنطن هو ايجاد محاكمة بقيادة عراقية مع مساعدة أمريكية ومستشارين أجانب. ولكن مجاميع حقوق الإنسان قد حثت واشنطن لإقامة نموذج مختلط من القضاة الدوليين مصادق عليهم من قبل الأمم المتحدة ومنذ البداية.

ترجمة : عمران السعيدي
عن : هيرالدتريبون

مـــاذا يعني للعـــالم انتـصـــار كـيري على بـــوش

بقلم / فيلب غوردن

إن استطلاعات الرأي العام تظهر أن الأغلبية الساحقة في العالم تأمل بإمكانية أن يهزم جون كيري جورج بوش يوم الثلاثاء القادم. وأن بعض المعلقين بدأوا يدونون نقاط الاختلاف بين كيري وبوش.

فقد وضحت إدارة كيري بأنها ستدعم إسرائيل بقوة وستقف بحزم بوجه البرنامج النووي الإيراني وترفض التصديق على اتفاقية كيوتو. أما بالنسبة للعراق فإن إدارة كيري لا تستطيع أن تعيد عقارب الساعة إلى الوراء بحيث لا تقوم بغزو العراق. هناك رأي يقول ان الاختلاف بين جون كيري وجورج بوش يكمن في أن بوش لديه قاعدة جماهيرية أوسع من جون كيري. اذن ما الأسلوب الذي على كيري إتباعه من اجل الفوز في الانتخابات.

إن جوهر الاختلاف بين كيري وبوش هو في كيفية التعاطي مع السياسة الخارجية. تشير الحقائق إلى أن للديمقراطيين أيضاً أهدافهم أحادية الجانب وأن كلا المرشحين لمنصب وزير الخارجية وهم السيناتور جوزيف بايدن ورتشارد هول بروك وهو سفير سابق في الأمم المتحدة قد أثارا غضب أوروبا منهما في السابق. ويبدو أن إدارة كيري تعي أهمية مساعدة الدول الأخرى للعمل المشترك أكثر من إدارة بوش التي لا تزال ترفض مثل تلك الحلول التي تزيد من قوة أمريكا.

لقد قرر الجمهوريون عند تسلمهم السلطة عام ٢٠٠٠ أن يتجنبوا ما كانوا يعتقدون أنه إذعان زائد من إدارة كلنتون لحلفائها.

وفي حالة تسلم الديمقراطيين السلطة عام ٢٠٠٤ فأنهم سيتداركون تلك الأخطاء. وقد قال السيد كيري أن معالجة التحديات المتزايدة التي تواجه أمريكا من قبل كوريا الشمالية وإيران تكمن في البحث عن اتفاقيات فاعلة بخلاف ما يفعله السيد بوش الذي يتحاور مع كوريا الشمالية من خلال اللجنة السداسية ولا يفعل هذا الشيء مع إيران.

لقد قدم السيد كيري حلاً لمشكلة إيران وهي عقد صفقة حاسمة مفادها أن تقدم مساعدات تقنية إلى البرنامج النووي الإيراني للاستخدامات السلمية مقابل تعهد إيران بعدم تطوير أسلحة نووية، ومع هذا فإن بوش سيواصل اتباع سياسة حازمة مع طهران وسيطلب من أوروبا الدعم من أجل فرض عقوبات على إيران في حال رفضها التعاون. وتلك هي سياسة الجزرة والعصا التي سيتبعها السيد كيري. وقد قرر السيد كيري إحياء مفاوضات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين بدلاً من سياسة عدم التدخل أو عدم الاعتراض على سياسة شارون.

أراد السيد بوش أن يتجنب ما يعتقده جهوداً غير مثمرة قامت بها إدارة كلنتون في المنطقة. وهذا ما ينطبق على ما قام به من استخدام للقوة ضد العراق واستعمال سياسة الحزم مع الفلسطينيين التي ستجبرهم على القبول بالتسوية. ولكن مثل تلك التوجهات لم تؤت ثمارها.

وقد يرسل السيد كيري في حال فوزه في الانتخابات مبعوثاً خاصاً إلى المنطقة وقد يكون السيد كلنتون نفسه من أجل التوصل إلى اتفاقات للسلام.

وبالنسبة إلى العراق فإن السيد كيري لا يستطيع أن يغير شيئاً في موضوع الغزو الأمريكي للعراق، ولكنه بعكس السيد بوش سيعترف بوجود مصاعب تواجه الولايات المتحدة في العراق، كذلك سيعترف بالأخطاء التي ارتكبتها الولايات المتحدة ويحاول ان يشرك بصورة أوسع الأمم المتحدة وحلفاء الولايات المتحدة من الدول الأوروبية في مستقبل العراق.

وقد يتبنى السيد كيري في النهاية توجهاً جديداً في عدد من القضايا التي يرفضها السيد بوش. ومن المحتمل أن تتغير النظرة غير المحببة في مجلس الشيوخ الأمريكي بالنسبة إلى التصديق على معاهدة كيوتو ومحكمة جرائم الحرب ومعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية عند تسلم كيري السلطة.

وسيعمل السيد كيري على إعادة ترتيب تلك المواضيع مع دول العالم، وعلى سبيل المثال فإنه سيعيد النظر بموضوع الاحتباس الحراري مع (.ICC)كما سيعمل على إيقاف تطوير بعض ألانواع الجديدة من الأسلحة النووية التي تعتزم إدارة بوش القيام بها.

ماذا يحدث إذا فاز بوش في الانتخابات؟

أن التوقعات الدولية تشير إلى أنه في حالة فوز بوش في الانتخابات فإنه سيعمل على إحداث تغيير في سياسته المتجاهلة للرأي العام العالمي. وكان جورج بوش يأمل من غزوه العراق في إمكانية إعادة تنظيم الشرق الأوسط وخفض قيمة الضرائب من أجل إنعاش الاقتصاد. لذا يعد الرئيس بوش رجل المخاطر وهو يؤمن بما يقوم به من أعمال.

ومن غير المتوقع أن يقوم جورج بوش بعد فوزه بالجولة الثانية من الانتخابات بإحداث تغييرات كتعيين كوندااليزا رايس بمنصب وزيرة للخارجية وولفوفيتس مستشاراً للأمن القومي ورامسفيلد في البنتاغون وبعدها يسأل العالم:لماذا لا تصدقونني عندما أقول بأننا سنظل نسير بنفس بالطريق نفسه.أن إحداث أي تغيير في سياسة الولايات المتحدة أثناء الولاية الثانية لبوش لن يكون بسبب تغيرات مهمة في شخصية السيد بوش وإنما بسبب العجز الكبير في الميزانية ووجود الجيش الأمريكي في العراق، وكذلك وقوف العالم ضد تلك الحرب وبأن أمريكا بدأت تشعر بثقل تلك الحقائق.

ترجمة : سوسن نادر
عن : الغارديان